جامعة الأنبار
مركز الدراسات الإستراتيجية
thamer.ali@uoanbar.edu.iq

جامعة الأنبار
مركز الدراسات الإستراتيجية

البيئة الاستثمارية وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق

Investment Environment and its impact on attracting Foreign direct Investment to Iraq

د. ثامر علي خلف
Thamer Ali Khalaf

أ.م.د. فلاح مبارك بردان
Falah MubaraK Bardan

الملخص

إن إيجاد البيئة الاستثمارية المناسبة التي تساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية، ليست من الأمور السهلة واليسيرة على أية بلد، ولكنها عامل مهم جدًا وضروري لجذب الاستثمارات داخل البلد، ويقصد بها: مجموع الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والقانونية والإدارية التي تشكل الإطار الذي تتمحور فيه العملية الاستثمارية، وهذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة تؤثر وتتأثر بعضها ببعض، وتشكل في مجملها البيئة الاستثمارية الذي بموجبها يؤثر إيجابًا أو سلبًا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي تصبح البيئة الاقتصادية إما محفزة وجاذبة لرأس المال أو طاردة له.

والبيئة الاستثمارية بمكوناتها وعناصرها إما تكون جاذبة للاستثمار، أي تتضمن عوامل جذب للاستثمار الأجنبي، وإما تكون طاردة للاستثمار، فتتضمن العديد من العراقيل والقيود التي تؤدي لنفور وهروب الاستثمارات الأجنبية من البلد المضيف، والبيئة الاستثمارية في العراق تتكون من عديد من العناصر أهمها التشريعات المنظمة للعملية الاستثمارية، والقطاع المالي والنقدي والسياسات المالية والاقتصادية والضريبية السائدة في الدولة، وهي إما تكون عوامل جذب أو عوامل طرد للاستثمار على نحو ما سنوضح، وعليه نتناول موضوع البحث من خلال خطة بحثية من مبحثين نوضح في المبحث الأول مفهوم وعناصر البيئة الاستثمارية، ثم واقع البيئة الاستثمارية وأثرها على جذب الاستثمارات على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفهوم البيئة الاستثمارية وعناصرها.

المبحث الثاني: واقع البيئة الاستثمارية في العراق وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: البيئة الاستثمارية الاستثمار الأجنبي المباشر- السياسات المالية والاقتصادية.

مقدمة البحث

في ظل العولمة المتسارعة والتطورات التكنولوجية المستمرة، تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورًا بالغ الأهمية في ديناميكيات الاقتصاد العالمي، هذه الاستثمارات لا تسهم فقط في تنمية رؤوس الأموال والبنية التحتية للدول المضيفة، بل تعزز أيضاً من النقل الفعّال للمهارات، والتكنولوجيا، وتفتح آفاقاً جديدة للتجارة والتبادل الثقافي، ومن

هذا المنطلق، يصبح تقييم السياسات والأطر التنظيمية التي تشكل البيئة الاستثمارية أمرًا حيويًا لفهم كيف تتفاعل الشركات متعددة الجنسيات مع الأسواق الناشئة والنامية.

وفي العراق، وبوصفه دولة ذات إمكانات اقتصادية هائلة وموارد طبيعية وفيرة -يقف على مفترق طرق مهم- وبعد سنوات من النزاعات والتحديات السياسية، يسعى العراق الآن إلى إعادة تأسيس نفسه كمركز جذاب للاستثمار الأجنبي، ولذلك تتمثل الأهمية الرئيسية لهذا البحث في تحليل كيف تأثرت الاستثمارات الأجنبية في العراق بالتحولات في البيئة الاستثمارية، خصوصًا في ضوء الإصلاحات الاقتصادية والقانونية التي جرت خلال الفترة من 2010 إلى 2022.

أولًا: الأهمية الاقتصادية والقانونية للبحث:

تكمن أهمية هذا البحث في تقديم فهم عميق للعوامل القانونية والاقتصادية التي تشكل البيئة الاستثمارية في العراق وكيفية تأثيرها على قرارات المستثمرين الأجانب، من خلال تحليل التغييرات في السياسات والقو انين ومقارنتها بالتوجهات الاستثمارية، حيث يمكن للباحثين وصانعي السياسات تحديد النقاط القوية والضعيفة في النظام الحالي و اقتراح التحسينات اللازمة لجعل العراق وجهة أكثر جاذبية لرؤوس الأموال الأجنبية.

ثانيًا: أهداف البحث:

الهدف الرئيسي من هذا البحث هو تقييم تأثير البيئة الاستثمارية في العراق على جذب واستدامة الاستثمارات الأجنبية. ولتحقيق هذا الهدف، يسعى البحث إلى:

- تحليل الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالاستثمار الأجنبي في العراق.
- تقييم الأثر الاقتصادي للاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد العراقي.
- استكشاف العلاقة بين التغيرات في البيئة الاستثمارية وحجم الاستثمارات الأجنبية.
- اقتراح استر اتيجيات لتحسين البيئة الاستثمارية لزيادة جذب الاستثمارات الأجنبية.

ثالثًا: إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث الرئيسية في الإجابة على تساؤل رئيسي وهو ما هي العوامل القانونية والتنظيمية التي تؤثر في البيئة الاستثمارية العر اقية و أثرها في جذب الاستثمار المباشر للعراق؟ ويتفرع عن هذا التساؤل أسئلة أخرى تشمل:

- ما البيئة الاستثمارية وما هي أهم عناصرها؟
- كيف تأثرت الاستثمارات الأجنبية في العراق بالتغيرات في السياسات الاستثمارية خلال الفترة من 2010 إلى 2022؟
- ما العقبات التي تواجه المستثمرين الأجانب في العراق وكيف يمكن التغلب عليها؟
- ما الإستر اتيجيات التي يمكن أن تعزز من جاذبية العراق كوجهة للاستثمارات الأجنبية؟

رابعًا: منهج البحث:

نتناول في هذا البحث المنهج التحليلي والذي نراه منهجًا متكاملًا ومناسبًا لأهداف البحث، إذ يتضمن تحليل البيانات الاستثمارية بالتزامن مع النصوص القانونية ما يمكن أن يساعدنا في تقديم نظرة شاملة عن كيفية تفاعل السياسات الاستثمارية مع الو اقع الاقتصادي، وكذلك تأثيرها على الاستثمار الأجنبي في العراق.

خامسًا: الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى بعنوان: "تأثير الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي في الشرق الأوسط"، للباحث: أحمد الخولي(1)، وتناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين الاستقرار السياسي وجذب الاستثمارات الأجنبية، مشيرة إلى أن الدول ذات الأنظمة السياسية المستقرة تمتلك معدلات أعلى من الاستثمارات الأجنبية. تقترح الدراسة ضرورة تبني سياسات تعزز الاستقرار لتحسين جاذبية الاستثمار، ويتميز بحثنا في إمكانية توسعه ليشمل تأثيرات إضافية مثل البنية التحتية والإصلاحات القانونية خصيصاً في العراق.

الدراسة الثانية بعنوان: "الحو افز الاستثمارية وتأثيرها في الدول العربية"، للباحثة: د. ليلى السعيد(2)، وتناولت هذه الدراسة: تحليل كيف تؤثر الحو افز الاستثمارية مثل الإعفاءات الضريبية والدعم الحكومي في جذب الاستثمارات الأجنبية، ويتميز عنها بحثنا في تركيزه على تحديد الحو افز التي تقدمها الحكومة العر اقية ومدى فعاليتها بشكل محدد.

الدراسة الثالثة: بعنوان: التحليل القانوني للإصلاحات الاستثمارية في العراق"، للباحثين: د. علي الموسوي ود. سهى الراوي(3)، واستعرضت هذه الدراسة الإصلاحات القانونية التي تمت في العراق منذ 2015 وتأثيرها على البيئة الاستثمارية. تُظهر النتائج أن بعض الإصلاحات ساهمت بشكل إيجابي في جذب الاستثمارات بينما لا تزال هناك تحديات قانونية تحتاج إلى معالجة، وتختلف عنها دراستنا من خلال في أنها ستقدم تحليلًا معمقًا لكيفية استجابة الشركات الأجنبية لهذه الإصلاحات مع تركيز خاص على القطاعات الجديدة مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة.

الدراسة الر ابعة: بعنوان: "دور البنية التحتية في تعزيز الاستثمارات الأجنبية في الشرق الأوسط" للباحثين: د. مريم فهد و د. خالد بن سعود، وتبحث هذه الدراسة في تأثير تطوير البنية التحتية على جذب الاستثمارات الأجنبية، مع التركيز على دول الشرق الأوسط. تُظهر النتائج أن تحسين البنية التحتية يعد عاملاً رئيسيًا في جذب الاستثمارات، ويتميز بحثنا على تقييم فعالية مشروعات البنى التحتية المحددة في العراق، وتأثير هذه المشروعات على القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

دراسة بعنوان: "The Role of Government Policies in Attracting Foreign Direct Investment"، للباحثة(4): Dr. Emily Roberts، تقوم هذه الدراسة بفحص كيفية تأثير السياسات الحكومية، بما في ذلك الحو افز الضريبية، الأطر التنظيمية، والاستقرار السياسي، على تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي (FDI) إلى الدول المتقدمة والنامية، وتشير النتائج إلى أنه، بالرغم من أهمية الحو افز الضريبية، فإن الاستقرار السياسي والأطر التنظيمية الشفافة لها ارتباط أقوى بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستخدمت دراسات حالة من جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية لتوضيح هذه النقاط، وتتميز عنها دراستنا في أنها ستتناول الحو افز والعوامل مؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر على العراق بصفة خاصة.

سادسًا: خطة البحث:

بهدف تحقيق أهداف البحث، والتعرف على إشكالية الدراسة وما تثيره من تساؤلات حاسمة عن البيئة الاستثمارية و أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر، فإننا ر أينا أن نقسم هذا البحث إلى مبحثين رئيسين، المبحث الأول نتناول فيه مفهوم البيئة الاستثمارية وعناصرها، ونعرض فيه لمكونات البيئة الاستثمارية والمعالجة التشريعية والقانونية لها في العراق، ثم نعرض في المبحث الثاني لتأثيرات البيئة الاستثمارية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق، وذلك على التفصيل الآتي:

المبحث الأول: مفهوم البيئة الاستثمارية وعناصرها في العراق.

المبحث الثاني: و اقع البيئة الاستثمارية في العراق و أثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول : مفهوم البيئة الاستثمارية وعناصرها في العراق

لا شك أن قيام المستثمر باستثمار أمواله أو خبرته الفنية والتكنولوجية في دول أخرى، يتوقف على مدى تو افر البيئة الاستثمارية الملائمة لذلك في الدول التي يقوم باستثمار اته فيها، وبذلك يمكن أن ينصرف مفهوم البيئة الاستثمارية إلى مجموعة الظروف والأوضاع التي تؤثر في اتجاهات رؤوس الأموال وتوطنها، فالأوضاع العامة للبلد وما تتصف به من استقرار أو اضطراب، وما تمتلكه من تنظيم إداري، وما تحوزه من ميزات جغر افية وديموغر افية وتوفر عوامل الإنتاج فضلًا عن البنى التحتية، بالإضافة لبرامج الدولة موازناتها وخططها الاقتصادية، ومدى مساهمتها في تحقيق نمو في الداخل ومتوازن مع الخارج، وطبيعة الأسواق السائدة فيها وآلياتها وتشريعاتها ومدى كمالها ووضوحها وتوازنها،

فكل ما سبق يمكن أن يدخل في مفهوم البيئة الاستثمارية، فهي عناصر متداخلة ومؤثرة في بعضها البعض(5)، وعليه، نتناول أولًا مفهوم البيئة الاستثمارية وعناصرها العامة في المطلب الأول، ثم نتناول المعالجة القانونية للتشريعات الاستثمارية في العراق، في المطلب الثاني، على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف البيئة الاستثمارية.

المطلب الثاني: تطور القوانين الاستثمارية في العراق.

المطلب الأول : تعريف البيئة الاستثمارية في العراق وعناصرها

أولًا: تعريف البيئة الاستثمارية

تشير البيئة الاستثمارية إلى مجموع الظروف الاقتصادية، القانونية، والسياسية التي تؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب في بلد معين، هذه البيئة تشمل عوامل مثل الاستقرار السياسي، التنظيمات القانونية، السياسات الضريبية، وجودة البنية التحتية التي تسهل أو تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية(6).

كما تُعرَّف بأنها: "مجموعة الأوضاع القانونية، الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، والأمنية التي تُشكل مناخ الاستثمار في بلد معين، والتي يؤخذ على أساسها قرار الاستثمار"، وتعرف كذلك بأنها: "مجمل الأوضاع والظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه، كالوضع السياسي للدول ومدى ما يستم به من استقرار والتنظيمات الإدارية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، ونظامها القانوني ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوي عليه من حقوق وأعباء وسياسات الدول الاقتصادية وإجراءاتها وطبيعة السوق وآلياته وإمكانياته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج وما تتميز به الدول من خصائص جغرافية وديموغرافية"(7).

وتعرف بأنها: "أبرز البنود التي تعتمد عليها العملة الاستثمارية، وعملية اتخاذ القرار الاستثماري، وأهم السياسات المستخدمة لترويج الاستثمار، كما أن الاستثمار محكوم بحجم العائد المتوقع والمخاطر بغض النظر عن نوع الاستثمار وحجمه"(8).

ويُلاحظ بعض الباحثين أنه قد طرأ تطور تدريجي كبير على مفهوم البيئة الاستثمارية حتى أصبح يضم توليفة معقدة من العوامل الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية. هذه العوامل تُستخدم من قبل الجهات المعنية للترويج لبلدانهم والفرص الاستثمارية المتاحة فيها، بهدف جذب وتوجيه تدفق رأس المال الخارجي. ويُعتبر رأس المال بطبيعته حذرًا، ميّالًا للانتقال من البيئات الأقل جودة إلى الأفضل. بمعنى آخر، تُعد البيئة الاستثمارية مفهومًا ديناميكيًا مركبًا يشتمل على عدة أبعاد قانونية، اقتصادية، وسياسية. هذا يتضمن التشريعات والقوانين، إلى جانب السياسات الاقتصادية والمؤسسات والخصائص الهيكلية المحلية-الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية-التي تلعب دورًا حاسمًا في بناء ثقة المستثمرين و إقناعهم بتوجيه استثماراتهم إلى دولة معينة دون أخرى(9).

ومن هنا يتضح أن مفهوم البيئة الاستثمارية تعني مجموعة العوامل القانونية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية التي تؤثر بشكل كبير في كسب ثقة المستثمر، ومن ثم إقناعه في توجيه استثماراته للبلد التي تتوافر فيها العوامل المناسبة للاستثمار.

وبعد أن انتهينا من تعريف البيئة الاستثمارية، فإن التساؤل يثور حول عناصر البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار في العراق؟

ثانيًا: عناصر البيئة الاستثمارية في العراق

تعد عناصر البيئة الاستثمارية بمثابة المعيار الذي يعكس أهمية البيئة والمناخ الاستثماري بشكل مفصل لذلك لابد من التعرف على أهم عناصر البيئة الاستثمارية، وذلك للتعرف أكثر على مفهوم البيئة الاستثمارية، حيث سنوضح أهم هذه العناصر والمحددات على النحو الآتي:

- المحددات السياسية

تعد المحددات السياسية هي أولى عناصر البيئة الاستثمارية، والتي لها أثر مباشر إما في جذب الاستثمارات أو طردها، حيث يعمل الاستقرار السياسي في أي بلد على جذب الاستثمارات، كما أنه يمثل عنصر مهم لتطوير النشاطات الاستثمارية، أما عدم الاستقرار في النظام السياسي فإنه يؤدي إلى تغيير وجهة المستثمرين إلى دول أخرى تتمتع بالاستقرار السياسي، فالبلد الذي يتمتع بالاستقرار السياسي يفوز بثقة المستثمرين في الحاضر والمستقبل(10).

والمحددات السياسية لا تقتصر على مجرد الاستقرار السياسي فقط، و إنما تمتد لعدة عوامل سياسية مختلفة، منها مدى إمكانية التبادل السلمي للسلطة في الدولة، ومدي وسيطرة الدولة على النزاعات العرقية والدينية، وحجم الحرية والديموقراطية التي يتمتع بها المواطن المقيم، وطبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية للدولة المضيفة ودرجة اندماجها في الاقتصاد العالمي والإقليمي(11).

وفي هذا السياق، لم يتمكن العراق، وبشكل عام الدول العربية، من بناء أسس تدعم استقرارها السياسي، مما أدى إلى تكرار الأزمات التي تواجه العملية السياسية ونتج عنها فقدان العديد من الفرص الاستثمارية وبالتالي انتشار البطالة والتمييز الطبقي داخل المجتمع(12).

وفي العراق، نجد أنه قد كان للأزمات السياسية دور كبير في تعثر التنمية الاقتصادية، مما أسفر عن تراجع ملحوظ في استقطاب الاستثمارات في العراق بشكل خاص، وفي باقي الدول النامية بوجه عام، ويتفق العديد من الخبراء على أن تكرار التغيرات والتقلبات في الاقتصاد العراقي، والتي كانت نتيجة لعدم الاستقرار السياسي، قد أعاقت نجاح الخطط التنموية الاقتصادية. هذا بالإضافة إلى أن القرارات الاقتصادية غير المدروسة، والتي لم تستند إلى أساس اقتصادي متين، كانت أيضًا عاملاً في هذا الفشل(13).

فالملاحظ أنه منذ عام 2003، شهد العراق تغييرات أدت إلى تدهور الوضع التنموي لاقتصاده بشكل جذري، ومع أن القرارات السابقة لم تكن مثالية، إلا أنها كانت كافية للحد من المخاطر المتعلقة بالاستثمارات في ذلك الوقت، ومع ذلك، فإن الأحداث اللاحقة، بما في ذلك تفشي ظواهر الفساد المالي والإداري واستمرار عدم الاستقرار السياسي دون وضع أية خطط تنموية مستقبلية، قد عرقلت تطوير البيئة الاستثمارية والاستثمارات بشكل فعال(14).

- المحددات الاقتصادية

تمثل المحددات الاقتصادية أحد أهم العوامل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن ناحية، يعتبر من الضروري للدولة المضيفة للاستثمار معرفة الو اقع الاقتصادي الذي تعيشه الدولة حتى يتسنى لها معرفة لها معرفة نوع الاستثمار المفيد لمشاكلها الاقتصادية سواء كانت ضعف الهياكل الاقتصادية واعتمادها على مصدر أساسي كالنفط وهو الحال في العراق، أو عدم وجود تنويع في الهيكل الإنتاجي أو تفاقم المديونية الخارجية أو البطالة أو الفقر أو التضخم، ذلك أن متطلبات نجاح الاستثمار، تختلف باختلاف الأنشطة فالنجاح في مجال السياحة له شروط غير النجاح في مجال الصناعة والزراعة، والأنشطة الإلكترونية وغيرها(15).

وكلما كانت السياسة الاقتصادية في دولة ما واضحة، مرنة، ومتناسقة مع أهدافها دون تضارب، وتعمل بكفاءة عالية وفعالية ملموسة، بما يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية القومية والتحولات العالمية، كانت أكثر جاذبية للاستثمارات. على سبيل المثال، تعتبر السياسة التجارية جذابة للاستثمار عندما تقدم حو افز مثل الحد من التدخل الحكومي وإلغاء الرسوم والقيود الكمية. بالمثل، تكون السياسة المالية جاذبة للاستثمار عندما تتضمن حو افز مالية وتتسم بمؤشرات مستقرة. هذا المنطق ينطبق أيضًا على السياسات الاقتصادية الأخرى(16).

وو اقع الأمر، فإننا نرى أن استقرار الاقتصاد يعتبر أحد أهم عوامل الجذب لأي بيئة استثمارية، وأن العمل على وضوح السياسات الاقتصادية الكلية، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي لمؤشرات الاقتصاد الكلي من تضخم وسعر صرف وغيرها من العوامل لهي أحد أهم عوامل جذب الاستثمار، إن لم تكن الأهم بالفعل، لاسيما مع دمجها بعوامل

جذب الاستثمارات الاقتصادية الأخرى كالإعفاءات الضريبية وخفض الرسوم الجمركية وغيرها من الأسباب التي تعمل على جذب الاستثمارات للبلد المعني.

- المحددات القانونية

لا شك أن أول إجراء يقوم به المستثمر عند تفكيره في الاستثمار في بلد ما، هو الاطلاع على القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار في هذا البلد، وبالتالي فإن أول ما يساعد في جذب المستثمر الأجنبي هو تواجد القوانين المنظمة للاستثمار وتميزها بالسهولة والوضوح واحتوائها على الضمانات والحوافز والعوامل الجاذبة للاستثمار، وأما إذا كانت هذه القوانين تتسم بالضعف والغموض وعدم الوضوح، فإن ذلك سيكون بلا شك عامل طرد للاستثمار الأجنبي، ولا يقتصر الأمر على قوانين الاستثمار فحسب، وإنما تمتد المسألة للمنظومة التشريعية ككل، والتي ترسم السياسة الاقتصادية للدولة، بما في ذلك قوانين حماية المنافسة وحماية المستهلك، وقوانين الضرائب والتعريفة الجمركية، وقوانين حماية الصادرات وقوانين العلامات التجارية، وقوانين التحكيم التجاري، وغيرها من التشريعات ذات الصلة بالاستثمار(17).

- المحددات الإدارية والتنظيمية

يقصد بالمحددات الإدارية والتنظيمية أي مجموعة التدابير والأعمال الإدارية الوجاب عملها لتنفيذ المشروع الاستثمار، وتعتبر هذه المحددات هي العنصر الرابع المؤثر في البيئة الاستثمارية، ذلك أن التدابير والإجراءات الإدارية التي تتسم بالوضوح والمرونة والسهولة في أداء الأعمال تساعد بشكل كبير على جذب المستثمرين من خلال مساعدتهم على تسهيل حصولهم على التراخيص وإجازات المشاريع المفترض القيام به من قبل الوزارات المتخصصة والمتمثلة في وزارة الصناعة والكهرباء، وغيرها، أما في حالة إذا كانت الإجراءات تتسم بالتعقيد والصعوبة في الإنجاز والتي تتطلب الكثير من الوقت والجهد، فإننا سنكون بصدد بيئة طاردة للاستثمار(18).

وواقع الأمر، فإن الحكومة عادة ما تلعب دورًا هامًا في خلق البيئة الاستثمارية المتميزة وذلك من خلال إعطاء المستثمرين الحرية في ممارسة الأعمال، والحق في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة دون جهد، أو ضغط، وكذلك السماح لأصحاب المشروعات الخاصة بإقامة مشروعاتهم، ومساعدتهم في حل المشكلات، والمخاطر التي من الممكن أن تحصل لهم.

المطلب الثاني : تطور القوانين الاستثمارية في العراق

انتهينا من قبل إلى أن المحددات القانونية في البيئة الاستثمارية تمثل أحد أهم العوامل المؤثرة في البيئة الاستثمارية، وأن وجود النظام القانوني المتطور واستقراره يعتبر أهم عامل من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي، وفيما يتعلق بالبيئة الاستثمارية في العراق، فالملاحظ أنه على الرغم من الخطوات التحفيزية التي قامت بها الحكومة، فإنه لا تزال البيئة الاستثمارية في العراق تواجه تحديات كبيرة نتيجة تعدد سلطات اتخاذ القرار الاستثماري والناتج عن عدم وضوح التشريعات وتشعبها، وكثرة الإجراءات التي يتطلبها على النحو الذي يجعل من عملية الاستثمار أكثر تعقيدًا، ما يؤخر بدء المشروعات الاستثمارية ويزيد من تكلفة الإنتاج ويعيق التطور الاقتصادي.

وسنبدأ هنا بالعرض للتطورات التشريعية لقوانين الاستثمار الأجنبي في العراق، على النحو الآتي:

أولًا: تطور قوانين الاستثمار في العراق

منذ عام 2003، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق، بدأ التركيز على معالجة إشكالية الاستثمار الضعيف في العراق باعتباره أحد التحديات الاقتصادية، حيث تم تنظيم الاستثمار بسلسلة من التشريعات التي صدرت بعد هذه الفترة، ومن أهم هذه التشريعات(19):

- أمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم 39 لسنة 2003، والذي يتعلق بالاستثمار الأجنبي ويهدف إلى تحفيز

الاستثمارات الخارجية.

- قانون المصارف العراقية رقم 4 لسنة 2004، والذي يهدف إلى تنظيم قطاع البنوك وتحديثه.

- قانون تنظيم أعمال التأمين رقم 10 لسنة 2005، والذي يسهم في تنظيم وتطوير قطاع التأمين.

- قانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام رقم 64 لسنة 2007، والذي يوفر إطاراً للاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

وفي عام 2006 صدر أول قانون للاستثمار بعد 2003 وهو قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته، الذي كان يهدف إلى تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة لتنمية البلاد وتطويرها، وكذلك تعزيز دور القطاع الخاص العراقي والأجنبي والمختلط من خلال تقديم التسهيلات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية وتنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل، حيث كانت الغاية الأساسية لهذه التشريعات فتح المجال أمام المستثمرين الأجانب للاستثمار في العراق، وتوفير بيئة آمنة وقانونية تضمن حقوقهم(20).

ويعتبر قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته المحور الرئيسي لتنظيم الاستثمار في العراق، وهو يهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال جذب رأس المال الأجنبي والمحلي من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة، كما يهدف إلى تحسين البنية التحتية حيث يشجع القانون على الاستثمار في تطوير البنية التحتية العراقية، الأمر الذي يساهم في رفع مستوى الخدمات والمرافق العامة، وتنويع الاقتصاد حيث يرمي القانون إلى تقليل الاعتماد على النفط من خلال دعم القطاعات الأخرى مثل الزراعة، الصناعة، والسياحة(21).

وفي تشرين الأول من عام 2009، صدر قانون التعديل الأول لقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006، والذي تضمن منح تسهيلات إضافية للمستثمرين الأجانب والمحليين، ومن أبرز ما تضمنه التعديل(22):

حق تملك الأراضي والعقارات: منح التعديل المستثمر العراقي والأجنبي حق تملك الأراضي والعقارات العائدة للدولة ببدل يُحدد أسس احتسابه وفق نظام خاص، كما يحق لهم تملك الأراضي والعقارات العائدة للقطاعين المختلط والخاص لغرض إقامة المشاريع.

نقل ملكية المشروع: يتيح التعديل للمستثمر العراقي أو الأجنبي نقل ملكية المشروع الاستثماري كلياً أو جزئياً خلال مدة الإجازة إلى أي مستثمر آخر، سواء كان عراقيًا أو أجنبيًا، بشرط أن يواصل المستثمر الجديد العمل في المشروع بنفس الاختصاص أو في اختصاص آخر بعد موافقة الهيئة المانحة للإجازة. يُحل المستثمر الجديد محل المستثمر السابق في جميع الحقوق والالتزامات المترتبة عليه بموجب هذا القانون والاتفاق المبرم مع المستثمر المذكور.

استمرار التمتع بالمزايا: في حالة نقل ملكية المشروع خلال مدة التمتع بالمزايا والتسهيلات والضمانات الممنوحة للمستثمر، فإن المستثمر الجديد يستمر بالتمتع بها حتى انقضاء تلك المدة.

ويهدف التطوير والتعديل المستمر للبيئة الاستثمارية في العراق وتوفير المناخ المناسب للاستثمار أصدر المشرع العراقي قانون الاستثمار رقم 50 لسنة 2015 كتعديل ثاني لقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 بهدف معالجة المعوقات التي ظهرت أثناء تطبيق القانون الأصلي، ويعتبر هذا التعديل نقطة تحول هامة في السياسة الاستثمارية الوطنية، حيث قرّب التشريعات العراقية من المعايير الدولية المتعلقة بالاستثمار، من خلال تعزيز البساطة والمرونة والشفافية(23).

ويمكن إبراز أهم الأهداف الرئيسية للتعديل من خلال النقاط الآتية(24):

- معالجة المعوقات: التعديل جاء لمعالجة العقبات التي واجهها المستثمرون أثناء تطبيق القانون السابق، مما يسهل عملية الاستثمار ويزيل العقبات البيروقراطية.

- تحسين العلاقة بين المستثمر وهيئة الاستثمار: تعزيز التواصل والتعاون بين المستثمرين وهيئة الاستثمار لتحسين مناخ الاستثمار.

- تشجيعات ضريبية جديدة: مراجعة الأحكام المتعلقة بالإعفاءات الضريبية وتقديم حوافز ضريبية جديدة لتشجيع الاستثمار.

- منح امتيازات وإعفاءات: توفير امتيازات إضافية، وإعفاءات ضريبية، وقروض ميسرة لجذب المستثمرين.

- تعزيز المعايير الدولية: التعديل يهدف إلى جعل البيئة الاستثمارية في العراق تتماشى مع المعايير الدولية في الشفافية والمرونة، مما يجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب والمحليين.

ومن ناحية أخرى، ولغرض تشجيع وتحفيز المستثمرين، قامت الحكومة بإصدار نظام بيع و إيجار عقارات وأراضي الدولة والقطاع العام لأغراض الاستثمار رقم 7 لسنة 2010، حيث ينص هذا النظام على إمكانية تمليك الأراضي للمستثمرين مجانًا من خلال الهيئة الوطنية للاستثمار ولأغراض الإسكان، حيث يتم احتساب سعر الأرض ضمن قيمة الوحدة السكنية المباعة للمواطن.

بالإضافة إلى ذلك، نص البند (1) من الفقرة (أ) من البند (ثانياً) من المادة (10) من قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 المعدل بالمادة (7) من قانون التعديل الثاني رقم 50 لسنة 2015 على أنه "يجوز تمليك المستثمر العراقي أو الأجنبي الأراضي المخصصة للمشاريع السكنية والعائدة للدولة والقطاع العام، كما يمكن للمستثمر العراقي أو الأجنبي شراء الأراضي العائدة للقطاع الخاص أو المختلط لإقامة مشاريع الإسكان شريطة عدم تعارضها مع استعمالات التصميم الأساسي"(25).

وواقع فإن المشرع العراقي قد عمل في الآونة الأخيرة على تحسين البيئة التشريعية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حتى في ظل الظروف التي مر بها العالم في العامين 2020 و 2021 والتي ترجع لانخفاض أسعار النفط عالميًا وظروف جائحة كورونا، وما ترتب عليها من انخفاض في الموارد المالية وضعف السيولة النقدية، حيث أصدر المشرع العراقي قانون الاقتراض المحلي والخارجي لتمويل العجز المالي لعام 2020، وضمن في مواده تخصيص نسبة لا تقل عن 15% من كافة القروض لتصرف على المشروعات الاستثمارية وتنمية الأقاليم المستمرة في جميع أنحاء العراق(26).

ثانيًا: تطور القوانين المرتبطة بالاستثمار في العراق

لا تقتصر البيئة الاستثمارية على إصدار قانون للاستثمار ينظم العملية الاستثمارية، وإنما يجب أن تكون هناك تنظيم قانوني متكامل يتناول كافة أبعاد الاستثمار والعوامل المرتبطة به والمؤثرة فيه، وفي هذا الصدد عمل المشرع العراقي في العقد الأخير على إصدار القوانين التي تساهم في تشجيع وجذب الاستثمار، وإعطاء الفعالية لقوانين الاستثمار النافذة والمساهمة في تنفيذها وذلك بإصداره عدة قوانين مرتبطة بتشجيع الاستثمار الأجنبي بصفة رئيسية، وذلك مثل قانون حماية المنافسة، وقانون حماية المستهلك، وقانون التعريفة الجمركية وقانون حماية الصادرات وقانون العلامات التجارية، وقانون حماية الملكية الفكرية وغيرها:

1. قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار

صدر قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار رقم 14 لسنة 2010 ليكون جزء أساسي من الإطار التشريعي العراقي الذي يهدف إلى تنظيم الأنشطة الاقتصادية ومنع الممارسات التي قد تؤدي إلى الاحتكار والإضرار بالمجتمع، لاسيما الممارسات التي يقوم بها المستثمرون أو المنتجون أو المسوقون أو غيرهم في جميع النشاطات الاقتصادية(27).

2. قانون حماية المستهلك

وفقًا للمادة رقم 3 من قانون حماية المستهلك رقم 1 لسنة 2010 (المعدل في 2017)، للمستهلك الحق في الحصول على سلع أو خدمات تحقق الغرض منها دون إلحاق أي ضرر بمصالحه أو صحته عند استخدامها بالطرق العادية أو المتوقعة لهذه السلع والخدمات (28)، ومن شأن القانون أن يوفر القانون إطارًا قانونيًا واضحًا يحكم العلاقات بين المستهلكين والشركات، ما يؤدي لخلق البيئة الشفافة التي تجذب المستثمرين الأجانب الذين يبحثون عن أسواق مستقرة وموثوقة.

3. قانون التعريفة الجمركية

استنادًا إلى المادة رقم 1 من قانون رقم 22 لسنة 2010، يتم استيفاء رسوم الوارد الجمركي على البضائع المستوردة وفق النسب المنصوص عليها في جداول تعريفة الرسوم الجمركية، والروزنامة الزراعية(29) الملحقة بهذا القانون(30)، ومن شأن تحديد التعريفات الجمركية ووضع النسب الواضحة لها، تمكين المستثمرين من تحديد تكاليف استيراد البضائع بدقة، وهو ما يسهم في تخطيط مالي أفضل واتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة مما يشجع على جذب المستثمرين للاستثمار في العراق.

فهذه القوانين السابقة، وغيرها من شأنها أن تسهم في توفير بيئة قانونية مناسبة للوضع الاقتصادي العام، وتساعد على تحقيق نمو في الاستثمار الأجنبي، لأنها تضع أسس للقوانين والتشريعات مما يساعد على تحقيق أهداف التنمية المنشودة، وتحسين البيئة الاستثمارية مما يجعلها أكثر قدرة على جذب الاستثمار.

ومن وجهة نظرنا، أن توفير الحماية القانونية للمستثمرين من خلال نصوص القوانين، والعمل على تطبيقها إنما يساعد بشكل كبير على جذب الاستثمار، ذلك لأن وضوح النصوص القانونية وفعالية تنفيذها تضمن للمستثمرين حقوقهم، ما يجعلهم يقبلون على الاستثمار في هذا البلد، في حين أنه وعلى العكس كلما كانت البيئة القانونية تتسم بعدم الاستقرار والغموض وعدم الوضوح، فإن ذلك يدفع المستثمرين للهروب من هذه البيئة، لأنهم سيكونون غير قادرين على حماية حقوقهم وأرباحهم والميزات التي تقدم لهم.

وبعد أن تناولنا لمفهوم البيئة الاستثمارية وعناصرها، وبعد العرض لتطور التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمار في العراق، يبقى التساؤل الرئيسي، ما هو واقع البيئة الاستثمارية في العراق بعناصرها الأربع؟ وما هو تأثير ذلك على واقع الاستثمار في العراق؟ ولعل ذلك هو ما سيكون مناط البحث في المبحث الثاني على النحو الآتي:

المبحث الثاني : واقع البيئة الاستثمارية في العراق وأثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد وتقسيم:

إن تحديد واقع البيئة الاستثمارية في العراق، يقتضي أن نتعرف على المؤشرات التي يمكن بها قياس البيئة الاستثمارية ومدى نجاحها في جذب الاستثمارات في العراق، وهو ما سيكون محور الحديث في المطلب الأول، على أن نعرض في المطلب الثاني لواقع الاستثمار الأجنبي في العراق ومدى تأثره بالبيئة الاستثمارية العراقية، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول : مؤشرات البيئة الاستثمارية في العراق

تقوم العديد من المنظمات الدولية بإصدار مؤشرات تسعى لتزويد المستثمرين بالمعلومات التي تساعدهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، وذلك بتزويدهم بما يحتاجون لمعرفة واقع البيئة الاستثمارية في كل بلد، ومن ثم معرفة البلاد الأكثر قدرة على جذب الاستثمار من عدمه، وهذه المؤشرات تعددت وتنوعت، ومنها مؤشر أداء الأعمال، بالإضافة إلى مؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر مدركات الفساد، وغيرها، وسنعرض لأهم هذه المؤشرات وموقف العراق منها، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: مؤشر أداء الأعمال

مؤشر أداء الأعمال هو تقرير سنوي يصدر عن مجموعة البنك الدولي، يتولى تقييم مدى سهولة ممارسة الأعمال في 190 دولة حول العالم، ويعتمد المؤشر على عشرة مجالات تنظيمية تسلط الضوء على اللوائح التي تعزز أو تعيق الأنشطة التجارية، وتتمثل هذه المجالات التنظيمية في الآتي(31):

- بدء النشاط التجاري: الإجراءات والوقت والتكلفة والحد الأدنى لرأس المال المدفوع اللازم لبدء نشاط تجاري جديد.

- الحصول على تراخيص البناء: الإجراءات والوقت والتكلفة المرتبطة بالحصول على التراخيص اللازمة لبناء مستودع.

- الحصول على الكهرباء: الإجراءات والوقت والتكلفة المطلوبة لتوصيل الكهرباء لمستودع.

- تسجيل الملكية: الإجراءات والوقت والتكلفة المرتبطة بنقل ملكية العقار.

- الحصول على الائتمان: مدى قوة حقوق المقترضين والمقرضين في القوانين المتعلقة بالائتمان، ومدى عمق المعلومات الائتمانية المتاحة.

- حماية المستثمرين الأقلية: قوة حقوق المساهمين الصغار في الشركات.

- دفع الضرائب: عدد المدفوعات الضريبية التي يجب على الشركة أن تدفعها، والوقت الذي تستغرقه لدفعها، والعبء الضريبي.

- التجارة عبر الحدود: الوقت والتكلفة المرتبطة بتصدير واستيراد البضائع.

- إنفاذ العقود: الوقت والتكلفة المطلوبة لحل النزاعات التجارية.

-رتسوية حالات الإعسار: الوقت والتكلفة ونتائج إجراءات الإفلاس.

ووفقًا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2020 والصادر عن البنك فقد كان ترتيب العراق في المركز 172 من أصل 190 دولة، يوضح هذا الترتيب أن العراق يواجه تحديات كبيرة في تسهيل بيئة الأعمال، مقارنة بالدول الأخرى(32)، ولا شك أن ترتيب العراق المتأخر في مؤشر أداء الأعمال يشير إلى وجود عقبات كبيرة أمام المستثمرين، مثل البيروقراطية المعقدة، وصعوبة الحصول على تراخيص، وضعف حماية المستثمرين، وهو ما يقلل من جاذبية العراق كموقع استثماري(33)، كذلك فإن هذا الترتيب معناه أن التأخير في بدء الأعمال والحصول على التراخيص والبنية التحتية يزيد من تكاليف العمليات، مما يجعل البيئة الاستثمارية أقل تنافسية(34)، وهو ما يؤثر في النهاية على ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين ويزيد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في العراق(35).

وفي هذا الصدد، فنرى أنه يجب على العراق العمل على تحسين ترتيبه في مؤشر أداء الأعمال من خلال العمل على تحسين البيئة الاستثمارية و اتخاذ عدد من الإجراءات أهمها:

تسهيل الإجراءات البيروقراطية: تبسيط وتسهيل الإجراءات لبدء الأعمال والحصول على التراخيص.

تحسين البنية التحتية: تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه.

تعزيز حماية المستثمرين: تطبيق قوانين أفضل لحماية حقوق المستثمرين الصغار وتحسين شفافية الأسواق.

تطوير النظام المالي: تحسين الوصول إلى الائتمان وتعزيز حقوق المقترضين والمقرضين.

ثانيًا: مؤشر الحرية الاقتصادية (Economic Freedom Index)

تلعب الحرية الاقتصادية دورًا كبيرًا في الازدهار الاقتصادي، حيث تتميز الاقتصاديات التي تتمتع بدرجة حرية عالية في أي مجال اقتصادي بتشجيع النمو، مما يؤدي إلى تحقيق المزيد من الفرص الاستثمارية التي تحث الأفراد على استغلالها لرفع مستوى رفاهيتهم وتقليل ظاهرة الفقر، بالإضافة إلى ذلك، تساهم سمات الحرية الاقتصادية في معرفة مدى استجابة اقتصاد الدولة للانفتاح الاقتصادي وأساليب وطرق التجارة والاستثمار العالمية، ويتم قياس مستوى الحرية الاقتصادية في البلد من خلال مؤشر الحرية الاقتصادية الذي يقيس 12 عنصرًا حكوميًا على التنمية الاقتصادية وازدهار الاقتصاد، حيث يركز المؤشر على السياسات الداخلية للدولة وكيفية تأثيرها على حرية الفرد والنمو الاقتصادي(36).

ويعرف مؤشر الحرية الاقتصادية بأنه: تقرير سنوي يصدر عن مؤسسة "هيريتاج" (Heritage Foundation) بالتعاون مع صحيفة "وول ستريت جورنال" (The Wall Street Journal)، ويقيس هذا المؤشر مدى حرية الدول في مختلف الأنشطة الاقتصادية بناءً على عشرة عوامل موزعة على أربع فئات رئيسية، هي سيادة القانون، الحكومة المحدودة، الكفاءة التنظيمية، والأسواق المفتوحة، وهذه الأخير يقيس عوامل مهمة مثل حرية التجارة، والاستثمار وحرية التمويل(37).

وكان ترتيب العراق في تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2021، في المركز 162 من أصل 178 دولة، وهو ما يعكس ضعف الأداء في العديد من المجالات الاقتصادية، مما يعوق حرية الأنشطة الاقتصادية ويؤثر سلبًا على جاذبية الاستثمار، وفي عام 2023 خرج العراق من الترتيب بالكامل، وهو ما يؤكد الضعف الشديد الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي(38).

ولا شك أن ترتيب العراق المتأخر في مؤشر الحرية الاقتصادية يشير إلى وجود عقبات تنظيمية وتشريعية تعيق حرية الأعمال، مما يؤثر على ثقة المستثمرين، وهو ما يجعل بيئة الاستثمار في العراق غير مو اتية لكسب ثقة المستثمرين.

ثالثًا: مؤشر مدركات الفساد

يعتبر مؤشر مدركات الفساد هو الوسيلة الأكثر شهرة لقياس معدلات الفساد العالمية، وهو عبارة عن تقرير سنوي تصدره منظمة الشفافية الدولية (Transparency International) يقيس مستويات الفساد في القطاع العام في 180 دولة حول العالم، ويعتمد المؤشر على مجموعة من البيانات والمسوحات التي تجمع آراء وتصورات الخبراء والأعمال حول مدى تفشي الفساد في تلك الدول، حيث يقيس المؤشر مدى إدراك الفساد في القطاع العام ويمنح كل دولة درجة على مقياس من 0 (فاسد للغاية) إلى 100 (نظيف للغاية)، ويتم جمع البيانات من مجموعة متنوعة من المصادر المستقلة، بما في ذلك المؤسسات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، والخبراء في مجالات الاقتصاد والحوكمة(39).

ووفقًا لتقرير مؤشر مدركات الفساد لعام 2023، حصل العراق على درجة 23 من 100، مما وضعه في المرتبة 154 من أصل 180 دولة، وهو ما يعكس مستويات عالية من الفساد في القطاع العام بالعراق(40)، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على جاذبية الاستثمار في البلاد، وو اقع الأمر، فإن العراق قد تحسن تدريجيًا في مكافحة الفساد فبعدما حصل على 18 درجة فقط عام 2013 فقد حصل في عام 2023 على 23 درجة، ومع ذلك فإن

شكل (1)
يوضح مجموع درجات التي حصل عليها العراق في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة من 2013-2023

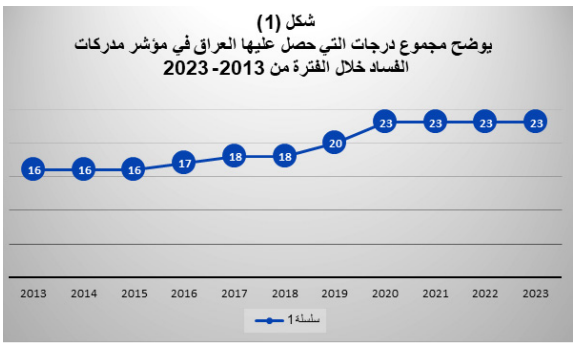

مصدر البيانات: مؤشر مدركات الفساد، العراق، متاح عبر العنوان الإلكتروني: https://www.transparency.org/en/cpi/2023/index/irq

المطلب الثاني : واقع الاستثمار الأجنبي في العراق وتأثره بالبيئة الاستثمارية العراقية

من خلال العرض السابق، لأهم مؤشرات البيئة الاستثمارية العالمية، يتضح أن العراق يعاني من تردي كبير في البيئة الاستثمارية العر اقية، فهناك انخفاض واضح وكبير على كافة مستويات هذه المؤشرات، بداية من مؤشر أداء الأعمال مرورًا بمؤشر الحرية الاقتصادية و انتهاءً بمؤشر مدركات الفساد، وهو الأمر الذي بلا شك ينعكس على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، وفي هذا المطلب سنحاول أن نعرض لو اقع الاستثمار الأجنبي في العراق ومدى تأثره

بالبيئة الاستثمارية العر اقية، ثم نعرض لأهم الفرص المتاحة لتحسين هذه البيئة، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق

لقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق مراحل مختلفة ومتفاوتة حسب الظروف الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد في الفترة الماضية، وامتدت آثارها إلى الوقت الحاضر، وأسهمت في تحديد حجم ونوع هذه الاستثمارات، ويتضح من الجدول رقم (1) تأثير مؤشرات البيئة الاستثمارية في العراق على حجم الاستثمار الأجنبي خلال الفترة من 2012 - 2022 حيث يتضح منه أن:

- فيما يتعلق بمؤشر أداء الأعمال، فإن العراق قد تذبذب ترتيبه بين 165 و172 خلال الفترة من 2015 – 2022، وهو ما يعني تدني ترتيب العراق في مؤشر أداء الأعمال الأمر الذي يشير إلى وجود بيئة تنظيمية غير ملائمة للأعمال، مما يؤدي إلى تقليل الثقة بين المستثمرين وتثبيط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما نلاحظ أن تدفقات الاستثمار انخفضت بشكل ملحوظ بعد 2014، تزامنًا مع التراجع المستمر في ترتيب مؤشر أداء الأعمال.

- فيما يتعلق بمؤشر الحرية الاقتصادية: فقد تراوح ترتيب العراق في مؤشر الحرية الاقتصادية بين 159 و162، وخرج من الترتيب في العام الأخير، وهو ما يعكس وجود قيود كبيرة على الأنشطة الاقتصادية، بداية من القو انين الصارمة والغامضة وغير متطورة مرورًا بالبيروقراطية المعقدة، وهو ما يزيد من تكاليف الامتثال ويقلل من جاذبية العراق كوجهة استثمارية، فمن الملاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر انخفضت بشكل مستمر في السنوات التي شهدت ترتيبًا متأخرًا في في هذا المؤشر.

- فيما يتعلق بمؤشر مدركات الفساد: فقد تراوح ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد بين 160 و169، ولا شك أن ارتفاع مستويات الفساد المالي والإداري في العراق من شأنه خلق بيئة غير مستقرة وغير موثوقة للاستثمار، حيث يزيد من التكاليف غير المتوقعة ويعيق النمو الاقتصادي، وهو ما يتضح معه أن الفساد المرتفع كان له تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث انخفضت بشكل كبير بعد 2014، وهي الفترة التي شهدت تدهورًا في ترتيب مؤشر مدركات الفساد.

ومن خلال تحليل الاتجاهات المتباينة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق ومؤشرات البيئة الاستثمارية في العراق، يمكن ملاحظة الآتي:

- فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن ملاحظة ارتفاع في التدفقات الاستثمارية خلال العام 2014، حيث شهدت تلك السنة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعًا كبيرًا في 2014، حيث بلغت نحو 10176 مليون دولار، وبنسبة ارتفاع بلغت 335% مما يشير إلى وجود عوامل مؤقتة قد تكون جذبت الاستثمار مثل تحسن الأوضاع الأمنية أو سياسات حكومية محفزة.

أما بعد عام 2014، فقد انخفضت تدفقات الاستثمار بشكل كبير، حيث شهدت الفترة من 2015 – 2019 تراجعًا ملحوظًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي، حيث انخفضت الاستثمارات الأجنبية بمعدل 25%- ، وبنحو 7574 مليون دولار أمريكي، ثم انخفضت أكثر في عام 2016 ليبلغ إجمالي الاستثمار 6255 مليون دولار أمريكي ونسبة تراجع بلغت نحو – 17.39%، واستمر في الانخفاض إلى أن وصل إجمالي التدفقات الاستثمارية عام 2020 نحو 2896 مليون دولار فقط، وهو ما يتزامن مع تدهور ترتيب العراق في مؤشرات البيئة الاستثمارية كما هو موضح في الجدول، وذلك قبل أن تشهد التدفقات الاستثمارية تحسنًا طفيفًا بداية من عام 2021 حيث بلغ حجم الاستثمارات نحو 3100 مليون دولار أمريكي، ثم ارتفع في عام 2022 إلى 3200 مليون دولار أمريكي.

ومن خلال العرض السابق، يمكن القول بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي في العراق قد شهدت تذبذبًا كبيرًا خلال الفترة من 2012 – 2022، وهو ما يعكس عدم استقرار البيئة الاستثمارية وتردد المستثمرين في الالتزام طويل الأجل داخل العراق، الأمر الذي انعكس على انخفاض معدلات الاستثمار الأجنبي لا سيما في السنوات.

جدول رقم (1) يوضح تحليل تأثير مؤشرات البيئة الاستثمارية
على حجم الاستثمار الأجنبي في العراق (2012-2022)

السنة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	معدل النمو السنوي (%)	تدفقات الاستثمار الأجنبي الخارج (مليون دولار)	معدل النمو السنوي لتدفقات الخارج (%)	ترتيب مؤشر أداء الأعمال	ترتيب مؤشر الحرية الاقتصادية	ترتيب مؤشر مدركات الفساد
2012	3400.40	–	489.50	33.74	165	159	166
2013	2335.30	-31.34	227.10	-53.61	168	160	169
2014	10176.40	335.72	241.50	6.34	171	161	168
2015	7574.20	-25.57	147.70	-38.84	172	160	168
2016	6255.90	-17.39	304.30	106.03	165	159	161
2017	5032.40	-19.55	77.80	-74.43	168	160	166
2018	4885.50	-2.92	188.39	141.64	171	161	169
2019	3076.40	-37.02	194.20	-99.51	172	160	168
2020	2896.30	-5.85	149.22	-23.19	172	162	160
2021	3100.00	7.04	160.00	7.21	171	162	160
2022	3200.00	3.23	170.00	6.25	172	162	160

مصدر البيانات:

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار، سنوات متعددة، صفحات مختلفة.
- مؤشر مدركات الفساد، العراق، متاح عبر العنوان الإلكتروني: https://www.transparency.org/en/cpi/2023/index/irq
- البنك الدولي، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2020.

وأما من حيث العلاقة بين بين تدفقات الاستثمار الأجنبي وترتيب العراق في مؤشرات البيئة الاستثمارية خلال الفترة من 2012 – 2022 فيتضح من خلال الشكل رقم (2) أن البيانات تشير إلى وجود علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وترتيب العراق في مؤشرات البيئة الاستثمارية، إذ أن تدهور ترتيب العراق في هذه المؤشرات يؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعكس الحاجة إلى تحسين البيئة التنظيمية، الاقتصادية، ومحاربة الفساد لجذب المزيد من الاستثمارات.

الشكل رقم (2) تحليل العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وترتيب العراق في مؤشرات البيئة الاستثمارية (2012-2022)

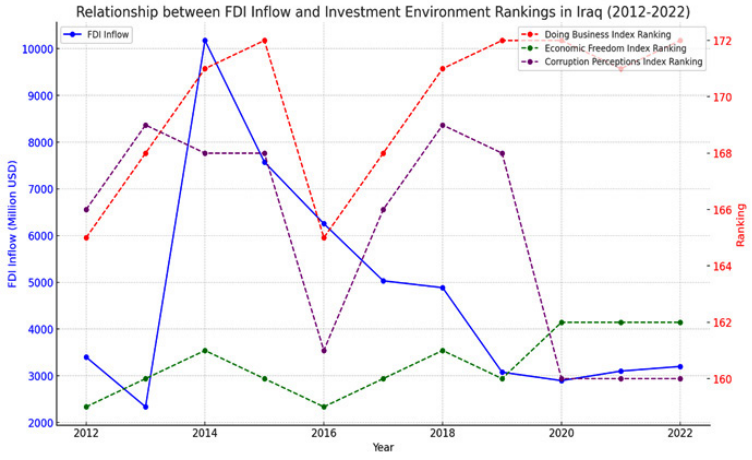

الرسم من إعداد الباحث بالاستعانة ببرامج الذكاء الاصطناعي

بيانات الرسم البياني:

المحور الأيسر (FDI Inflow): يمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار).

المحور الأيمن (Ranking): يمثل ترتيب العراق في مؤشرات البيئة الاستثمارية الثلاثة:

مؤشر أداء الأعمال (باللون الأحمر)

مؤشر الحرية الاقتصادية (باللون الأخضر)

مؤشر مدركات الفساد (باللون الأرجو اني)

ثانيًا: فرص وعوامل تحسين البيئة الاستثمارية في العراق

إن البيئة الاستثمارية الجاذبة للاستثمار ترتبط بكافة السياسات الاقتصادية التجميعية والتي تتميز بعجز مقبول للموازنة العامة، ومعدلات منخفضة للتضخم، وسعر فرق مستقر، وبيئة سياسية مستقرة وشفافة بحيث يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط، وبالتالي فلكي يمكن تحقيق بيئة استثمارية جاذبة وملائمة في العراق، يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات والسياسات التي تساهم في تحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمارات، وذلك في إطار استر اتيجية واحدة وواضحة ومجمعة، وسنحاول في النقاط التالية أن نوضح أهم الإجراءات والسياسات التي يحتاج العراق إلى اتخاذها لتحسين البيئة الاستثمارية، والتي يمكن أن تمثل استر اتيجية متبعة لتحقيق ذلك، وهي على النحو الآتي:

- تحديد واختيار الفرص الاستثمارية: وذلك من خلال رسم خريطة للاستثمار تسهل مهمة تحديد واختيار الفرص الاستثمارية وتحديد الأولويات المتنافسة بين المشاريع، ويجب أن تتضمن هذه الخريطة بيان شبكات وارتباطات الفروع والأنشطة الاقتصادية فيما يعرف بالتكتل والنشاط.

- تحسين مستوى المعلومات والإحصائيات: يجب استخدام مركز متخصص للمعلومات والإحصائيات الاقتصادية لتجاوز مشكلة ضعف مستوى الإحصاء وغياب المعلومات الدقيقة، مما يسهل التخطيط وتنظيم القطاع بشكل أفضل.

- إنشاء بنية تحتية جاذبة: يتم خلق بيئة جاذبة لأصحاب رؤوس الأموال من خلال بناء مجمعات صناعية وتوفير مقومات عملها، بالإضافة إلى تقديم الحو افز التمويلية والائتمانية التي تمكن المستثمرين من العمل بكفاءة.

- دعم القطاع الخاص: وذلك من خلال حث المؤسسات العامة على استخدام القطاع الخاص لضمان الجانب التسويقي، وتوسيع قاعدة الاستثمارات الأمامية والمتعلقة بالمشاريع القائمة والجديدة.

- تحسين البيئة القانونية والتنظيمية: يشمل دور الحكومة وضع القو انين الموضوعية التي تستهدف حماية الأفراد والشركات من ممارسات الفساد الإداري والمالي والاحتكار، خاصة من الجهات الرسمية.

- تبسيط الإجراءات التنظيمية: تسهيل الإجراءات التنظيمية والتنفيذية والإدارية المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية، مما يسهم في تبسيط العمليات وتخفيض التكاليف.

- تعزيز دور التكنولوجيا والابتكار:

- نقل التكنولوجيا: وضع الأطر المتعلقة بوسائل الإنتاج التكنولوجي المتبعة عالميًا التي من شأنها تخفيض التكلفة. يجب دعم زيادة حو افز المستثمرين عبر نقل التكنولوجيا وتشجيع الابتكار.

- استر اتيجية فعالة لدعم القطاع الخاص: وضع استر اتيجية فاعلة لتعزيز دور القطاع الخاص، خاصة في المشاريع التي يمكن إدارتها بكفاءة من قبل هذا القطاع، مما يسهم في جذب رؤوس الأموال وتحفيز الأسواق.

- تعزيز الحو افز التمويلية: الحو افز التمويلية والائتمانية: تقديم حو افز مالية و ائتمانية لتشجيع المستثمرين، مثل الإعفاءات الضريبية وتسهيلات القروض.

الخاتمة

لقد تناولنا في هذه الدراسة موضوع في غاية الأهمية وهو موضوع البيئة الاستثمارية و أثرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للعراق، وقد عرضنا لمفهوم البيئة الاستثمارية وعناصرها ومؤشراتها، كما عرضنا لو اقع الاستثمار الأجنبي في العراق وعلاقتها بمؤشرات البيئة الاستثمارية، وقد انتهينا لعدد من النتائج والتوصيات يمكن إجمالها فيما يلي:

أولًا: النتائج:

1. أن مفهوم البيئة الاستثمارية يعني مجموعة العوامل القانونية والاقتصادية والسياسية والإدارية والثقافية التي تؤثر بشكل كبير في كسب ثقة المستثمر، ومن ثم إقناعه في توجيه استثماراته للبلد التي تتو افر فيها العوامل المناسبة للاستثمار.

2. أن عناصر البيئة الاستثمارية بمثابة المعيار الذي يعكس أهمية البيئة والمناخ الاستثماري، وهي تتكون من أربع محددات رئيسية، الأولى محددات سياسية، والثانية محددات اقتصادية، والثالثة محددات إدارية، والر ابعة محددات تشريعية.

3. أن قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاته يعتبر المحور الرئيسي لتنظيم الاستثمار في العراق، وهو يهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال جذب رأس المال الأجنبي والمحلي من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة.

4. أظهر البحث أن العراق يعاني من ترتيب متأخر في مؤشر أداء الأعمال (بين 165 و172)، مما يعكس بيئة تنظيمية معقدة وغير ملائمة للأعمال، هذا الترتيب المتأخر يؤدي إلى تثبيط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة التكاليف المتعلقة ببدء الأعمال والحصول على التراخيص.

5. أن ترتيب العراق في هذا المؤشر (بين 159 و162) يشير إلى وجود قيود كبيرة على الأنشطة الاقتصادية، مما يزيد من تكاليف الامتثال ويقلل من جاذبية العراق كوجهة استثمارية.

6. احتل العراق مر اتب متأخرة في مؤشر مدركات الفساد (بين 160 و169)، مما يشير إلى مستويات عالية من الفساد المالي والإداري. هذا الوضع يخلق بيئة غير مستقرة وغير موثوقة للاستثمار، مما يزيد من التكاليف غير المتوقعة ويعيق النمو الاقتصادي.

7. شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق تذبذبًا كبيرًا خلال الفترة من 2012 إلى 2022. بعد ارتفاع كبير في عام 2014، انخفضت التدفقات بشكل ملحوظ في السنوات اللاحقة بسبب تدهور ترتيب العراق في مؤشرات البيئة الاستثمارية.

8. تحسين طفيف في التدفقات الاستثمارية ظهر في الأعوام 2021 و2022، مما يعكس جهود الحكومة في تحسين البيئة الاستثمارية على الرغم من التحديات الكبيرة.

9. أثبتت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وترتيب العراق في مؤشرات البيئة الاستثمارية، إذ أن تدهور ترتيب العراق في هذه المؤشرات يؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعكس الحاجة إلى تحسين البيئة التنظيمية، الاقتصادية، ومحاربة الفساد لجذب المزيد من الاستثمارات.

ثانيا: التوصيات:

تتطلب البيئة الاستثمارية في العراق تحسينات شاملة لتعزيز جاذبيتها للمستثمرين الأجانب، وفي هذا الصدد ولتحقيق هذا الهدف فإننا نوصي بالآتي:

1. ضرورة العمل على تحسين البيئة القانونية والتنظيمية: وذلك من خلال تبسيط الإجراءات البيروقراطية لبدء الأعمال والحصول على التراخيص، مما يقلل من الوقت والتكاليف المرتبطة بالإجراءات البيروقراطية.

2. ضرورة توفير الحماية القانونية للمستثمرين من خلال نصوص القوانين، والعمل على تطبيقها لأن من شأن ذلك أن يساعد بشكل كبير على جذب الاستثمار، ذلك لأن وضوح النصوص القانونية وفعالية تنفيذها تضمن للمستثمرين حقوقهم، يجعلهم يقبلون على الاستثمار في هذا البلد، في حين أنه وعلى العكس كلما كانت البيئة القانونية تتسم بعدم الاستقرار والغموض وعدم الوضوح، فإن ذلك يدفع المستثمرين للهروب من هذه البيئة، لأنهم سيكونون غير قادرين على حماية حقوقهم وأرباحهم والميزات التي تقدم لهم.

3. ضرورة العمل على تحسين مستوى المعلومات والإحصائيات: وذلك من خلال إنشاء مركز متخصص للمعلومات والإحصائيات لتوفير بيانات دقيقة وحديثة تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات مستنيرة وتساهم في تحسين التخطيط وتنظيم القطاع بشكل أفضل.

4. ضرورة العمل على دعم القطاع الخاص وتعزيز دوره، وذلك من خلال، تشجيع استخدام القطاع الخاص لضمان الجانب التسويقي وتوسيع قاعدة الاستثمارات الأمامية والمتعلقة بالمشاريع القائمة والجديدة، بالإضافة إلى ضرورة وضع استراتيجية فعالة لدعم القطاع الخاص خاصة في المشاريع التي يمكن إدارتها بكفاءة من قبل هذا القطاع، مما يسهم في جذب رؤوس الأموال وتحفيز الأسواق.

5. نوصي بضرورة تعزيز دور التكنولوجيا والابتكار، إذ أن وضع الأطر المتعلقة بوسائل الإنتاج التكنولوجي المتبعة عالميًا، مما يساهم في تخفيض التكلفة وزيادة حوافز المستثمرين عبر نقل التكنولوجيا وتشجيع الابتكار.

هوامش البحث

1. د. سعد عبد الكريم حماد فرحان، وذاكر هادي عبد الله اللهيبي، أثر بعض متغيرات البيئة الاستثمارية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق للمدة من 6002 – 6102، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 73، العدد 911، 8102، ص041.

2. البنك الدولي: «تقرير عن البيئات الاستثمارية وتأثيرها على جذب الاستثمارات»، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 1202، ص54-76.

3. د. حاتم غائب سعيد، البيئة الاستثمارية، الواقع والطموح، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ المحور القانوني، المجلد الرابع، عدد خاص، العراق، 8102، ص 24.

4. د. حربي عريقات، واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي مع إشارة خاصة عن الأردن، مؤتمر العلوم المالية والمصرفية الأول عام 8991، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة اليرموك – الفترة من 32 – 52 نوفمبر 8991، الأردن، ص 4.

5. بسمة رشيد، البيئة الاستثمارية على وفق مؤشر ممارسة الأعمال، تحليل استراتيجية الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق، رسالة دبلوم عالي في التخطيط الاستراتيجي، جامعة بغداد، 7102، ص11.

6. د. أحمد سامي المعموري ومحمد حسناوي شويع، البيئة الاستثمارية في العراق، عقد استثمار مطار النجف الأشرف الدولي نموذجًا، مجلة رسالة الحقوق، عدد خاص، المؤتمر القانوني السابق، 0102، ص 611.

7. هبة سعيد فاضل، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي في العراق للمدة من 7102 - 1202، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 45، أيلول، 2202، ص15.

8. عبد الكريم جابر العيساوي، وشوكت كاظم طالب الطالقاني، مساهمة المواطن في رسم البيئة الاستثمارية في العراق، دراسة استطلاعية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، بحث غير منشور، 2202، ص 3.

9. هبة سعيد فاضل، مرجع سابق، ص15.

10. فوزية عزيز، أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الأستاذ، المجلد الثاني، العدد 702، 3102، ص58.

11. حنان عبد الخضر موسوي، عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، حيدر نعمة بخيت، أثر عدم الاستقرار السياسي على المسار التنموي في العراق، مجلة جامعة جهان للعلوم، المجلد الأول، العدد الثالث، 7102، ص984.

12. د. أحمد سامي المعموري، البيئة الاستثمارية في العراق، مرجع سابق، ص 711.

13. منتظر فاضل سعد وشيماء محمد أمين عبد اللطيف، دور البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع النفطي العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 36، المجلد السادس عشر، كانون الأول، 1202، ص 43.

14. د. يحيى حسين علي، ود. فاطمة الحملاوي، المحددات الاقتصادية والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد الثالث ،العدد الأول، الجزء الثاني، يناير 2202، ص 9901.

15. هبة عباس فاضل ومنتظر فاضل البطاط، مرجع سابق، ص65.

16. عمر حماد صالح، د. علي أحمد اللهيبي، دور التشريع في تسهيل بيئة الاستثمار (العراق نموذجًا)، مجلة العلوم القانونية / كلية القانون ، جامعة بغداد، العدد الأول، 1202، ص951.

17. د. قيصر يحيى جعفر، الوافي في شرح أحكام قانون الاستثمار رقم 31 لسنة 6002، دراسة تحليلية لقانون الاستثمار العراقي وتعديلاته والتشريعات المتعلقة به، بغداد، 8102، ص 38.

18. المواد 2، 7، 9، 21 من قانون الاستثمار العراقي رقم 31 لسنة 6002.

19. د. محمد حسن رشم، ود. صباح مهدي، ومؤيد أكرم أرسلان، قوانين الاستثمار في العراق و أثرها في جذب الاستثمار، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 51، العدد الخاص، جامعة تكريت – كلية الإدارة والاقتصاد، 9102، ص901.

20. حيث نصت المادة الثانية من التعديل على أن: «يتم تعديل قانون الاستثمار رقم 31 لسنة 6002 ليشمل إجراءات جديدة تهدف إلى تبسيط عملية الاستثمار وتقليل العقبات البيروقراطية.»

21. عمر حماد صالح، د. علي أحمد اللهيبي، دور التشريع في تسهيل بيئة الاستثمار، مرجع سابق، ص951، 061.

22. البند (1) من الفقرة (أ) من البند (ثانياً) من المادة (01) من قانون الاستثمار رقم 31 لسنة 6002 المعدل بالمادة (7) من قانون التعديل الثاني رقم 05 لسنة 5102.

23. عمر حماد صالح، د. علي أحمد اللهيبي، دور التشريع في تسهيل بيئة الاستثمار، مرجع سابق، ص951، 061.

24. المادة الثانية من قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار رقم 41 لسنة 0102، جمهورية العراق، الجريدة الرسمية.

25. المادة الثالثة من قانون حماية المستهلك رقم 1 لسنة 0102 (المعدل في 7102)، جمهورية العراق، الجريدة الرسمية.

26. الروزنامة تحدد الفترات الزمنية التي يتم فيها استيراد المنتجات الزراعية من الخارج، بهدف حماية المنتجات المحلية في مواسم الحصاد.

27. قانون رقم 22 لسنة 0102 بشأن التعريفة الجمركية ، جمهورية العراق، الجريدة الرسمية.

28. البنك الدولي، «تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 0202»، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 0202.

29. البنك الدولي، 0202، مرجع سابق، ص 54-76.

30. عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سابق، ص98.

31. شوكت كاظم طالب الطالقاني، «تحديات البيئة الاستثمارية في العراق». مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد 22، 9102، ص 221.

32. البنك الدولي، مرجع سابق، ص98.

33. هبة عباس فاضل، منتظر باطل الفضاض، مرجع سابق، ص 85.

34 .Heritage Foundation. "2021 Index of Economic Freedom". Heritage Foundation, Washington, D. C ,2021 .p .15- 30

35 Heritage Foundation, Country Rankings: 2023, available at: https://indexdotnet.azurewebsites.net/index/ranking

36. د. حامد حسن محيسن، الجرائم الاقتصادية و أثرها على اقتصاديات الدول، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر، 9102، ص 641.

37-Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2023", Transparency International, Berlin, 2023

المراجع

أولًا: المراجع المتخصصة والبحوث:

1. أحمد الخولي: تأثير الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي في الشرق الأوسط، مجلة القانون والاقتصاد، المجلد 15، العدد 22، مصر، 2019.

2. أحمد سامي المعموري، البيئة الاستثمارية في العراق، مجلة رسالة الحقوق، عدد خاص، المؤتمر القانوني السابق، 2010.

3. بسمة رشيد، البيئة الاستثمارية على وفق مؤشر ممارسة الأعمال، تحليل استراتيجية الهيئة الوطنية للاستثمار في العراق، رسالة دبلوم عالي في التخطيط الاستراتيجي، جامعة بغداد، 2017.

4. حاتم غائب سعيد، البيئة الاستثمارية، الواقع والطموح، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المحور القانوني، المجلد الرابع، عدد خاص، العراق، 2018.

5. حربي عريقات، واقع مناخ الاستثمار في الوطن العربي مع إشارة خاصة عن الأردن، مؤتمر العلوم المالية والمصرفية الأول عام 1998، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة اليرموك – الأردن.

6. حنان عبد الخضر موسوي، عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، حيدر نعمة بخيت، أثر عدم الاستقرار السياسي على المسار التنموي في العراق، مجلة جامعة جيهان للعلوم، المجلد الأول، العدد الثالث، 2017.

7. سعد عبد الكريم حماد فرحان، وذاكر هادي عبد الله اللهيبي، أثر بعض متغيرات البيئة الاستثمارية الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان العراق للمدة من 2006 – 2016، مجلة تنمية الر افدين، المجلد 37، العدد 119، 2018.

8. شوكت كاظم طالب الطالقاني، "تحديات البيئة الاستثمارية في العراق". مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد 22، 2019.

9. عبد الكريم جابر العيساوي، وشوكت كاظم طالب الطالقاني، مساهمة المواطن في رسم البيئة الاستثمارية في العراق، دراسة استطلاعية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، بحث غير منشور، 2022.

10. علي الموسوي و د. سهى الراوي، التحليل القانوني للإصلاحات الاستثمارية في العراق، مجلة الاقتصاد والقانون، العدد 35، 2020.

11. عمر حماد صالح، د. علي أحمد اللهيبي، دور التشريع في تسهيل بيئة الاستثمار (العراق نموذجًا)، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون ، جامعة بغداد، العدد الأول، 2021.

12. قيصر يحيى جعفر، الوافي في شرح أحكام قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006، دراسة تحليلية لقانون الاستثمار العراقي وتعديلاته والتشريعات المتعلقة به، بغداد، 2018.

13. ليلى السعيد، الحو افز الاستثمارية وتأثيرها في الدول العربية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، الأردن، المجلد الثاني عشر، العدد 18، 2018.

14. محمد حسن رشم، ود. صباح مهدي، ومؤيد أكرم أرسلان، قو انين الاستثمار في العراق و أثرها في جذب الاستثمار، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد الخاص، جامعة تكريت – كلية الإدارة والاقتصاد، 2019.

15. منتظر فاضل سعد وشيماء محمد أمين عبد اللطيف، دور البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع النفطي العراقي، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 63، المجلد السادس عشر، كانون الأول، 2021.

16. هبة سعيد فاضل، تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي في العراق للمدة من 2017 - 2021، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 54، أيلول، 2022.

17. يحيى حسين علي، ود. فاطمة الحملاوي، المحددات الاقتصادية والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد الثالث، العدد الأول، الجزء الثاني، يناير 2022.

ثانيًا: التقارير:

1. البنك الدولي: "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2020.

2. البنك الدولي: "تقرير عن البيئات الاستثمارية وتأثيرها على جذب الاستثمارات"، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، 2021.

ثالثًا: القوانين:

1. قانون رقم 22 لسنة 2010 بشأن التعريفة الجمركية ، جمهورية العراق، الجريدة الرسمية.

2. قانون حماية المستهلك رقم 1 لسنة 2010 (المعدل في 2017)، جمهورية العراق، الجريدة الرسمية.

3. قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار رقم 14 لسنة 2010، جمهورية العراق، الجريدة الرسمية.

4. قانون الاستثمار العراقي رقم 13 لسنة 2006 وتعديلاتها.

رابعا : المراجع الاجنبية

1-Emily Roberts: The Role of Government Policies in Attracting Foreign Direct Investment, Journal of International Economics and Management, Issue 4, 2021

2-Heritage Foundation, Country Rankings: 2023, available at: https://indexdotnet.azurewebsites.net/index/ranking

3-Heritage Foundation. "2021 Index of Economic Freedom". Heritage Foundation, Washington, D. C. 2021

4-Transparency International, "Corruption Perceptions Index 2023", Transparency International, Berlin, 2023